٧- وتدعو مجلس الامن الى اتخاذ التدابير المناسبة في ضوء هذا القرار .

الجلسة العامة ٢٠٠٣
٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١

القرار ٢٧٩٤ (الدورة ٢٦)

قبول الامارات العربية المتحـــــــدة
في عضوية الامم المتحـــــــدة

ان الجمعية العامة ،

وقد تلقت توصية مجلس الامن الصادرة في ٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ بقبول الامارات العربية المتحدة في عضوية الامم المتحدة (١٤) ،

وقد نظرت في طلب العضوية الذى قدمته الامـــارات العربية المتحدة (١٥) ،

تقرر قبول الامارات العربية المتحدة في عضوية الامم المتحدة .

الجلسة العامة ٢٠٠٧
٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١

القرار ٢٧٩٩ (الدورة ٢٦)

الحالة في الشرق الاوســـط

ان الجمعية العامة ،

اذ يساورها القلق العميق لاستمرار الحالة الخطيرة السائدة في الشرق الاوسط ، وخاصة منذ نزاع حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ،

---

(١٤) المرجع نفسه ، البند ٢٥ من جدول الاعمال ، الوثيقة A/8561 .
(١٥) الوثيقة A/8553 ، وللاطلاع على النص المطبوع لهذه الوثيقة انظر : الوثائـــق الرسمية لمجلس الامن ، السنة السادسة والعشرون ، ملحق تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ ، الوثيقة S/10420 .

واقتناعا منها بان قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ يجب ان ينفذ في الحال بكل اجزائه ، لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط يتيح لكل دولة في المنطقة ان تحيا حياة آمنة ،

وتصميما منها على عدم جواز اخضاع اقليم اية دولة للاحتلال او الاكتساب من قبل دولة اخرى نتيجة التهديد باستعمال القوة او استعمالها ، الامر الذى يتنافى مع ميثاق الامم المتحدة ومع المبادىء المكرسة في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) وكذا في الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي الذى اصدرته الجمعية العامة في ١٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٠ ،

واذ تعرب عن تقديرها لجهود لجنة رؤساء الدول الافريقيين المضطلع بها وفقا للقرار الذى اتخذه مجلس رؤساء دول حكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة بتاريخ ٢٣ حزيران (يونيه) ١٩٧١ ،

واذ يساورها القلق الشديد لاستمرار احتلال اسرائيل للاقاليم العربية منذ ٥ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ،

وقد نظرت في البند المعنون " الحالة في الشرق الاوسط " ،

١ — تؤكد من جديد ان اكتساب الاقاليم بالقوة غير جائز ، وانه يجب بالتالي رد الاقاليم التي تم احتلالها على ذلك الوجه ؛

٢ — وتؤكد من جديد ان ايجاد سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط يجب ان يتضمن تطبيق كلا المبدأين التاليين :

(أ) سحب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاقاليم المحتلة في النزاع الاخير ؛

(ب) ترك كل تمسك بصفة المحاربة وانهاء كل حالة حرب ، وايلاء الاحترام والاعتراف لسيادة كل دولة من دول المنطقة ولسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، ولحقها في ان تحيا في سلام ، داخل حدود آمنة ومعترف بها بمنجى من التهديدات واعمال القوة ؛

٣ — وترجو من الامين العام ان يتخذ التدابير اللازمة لتحريك مهمة الممثل الخاص للامين العام في الشرق الاوسط بغية تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق اتفاق سلمي على النحو المبين في مذكرة الممثل الخاص المؤرخة في ٨ شباط (فبراير) ١٩٧١ (١٦) ،

---

(١٦) الوثيقة A/8541 ، وللاطلاع على النص المطبوع لهذه الوثيقة ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة السادسة والعشرون ، ملحق تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ ، الوثيقة S/10403 ، المرفق الاول .

٤— وتعرب عن تأييدها الكامل لجميع جهود الممثل الخاص الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ؛

٥— وتحيط علما مع التقدير بالرد الايجابي الذى ردت به مصر على مبادرة الممثل الخاص الرامية الى اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط ؛

٦— وتدعو اسرائيل الى الرد ردا ايجابيا على مبادرة الممثل الخاص الرامية الى اقامة السلم ؛

٧— وتدعو كذلك الاطراف في نزاع الشرق الاوسط الى التعاون مع الممثل الخاص تعاونا تاما في وضع التدابير العملية تحقيقا لما يلي :

(أ) ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية في المنطقة ؛

(ب) ايجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ؛

(ج) ضمان الحرمة الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ؛

٨— وترجو من الامين العام اعلام مجلس الامن والجمعية العامة ، حسب الاقتضاء ، بما يحرزه الممثل الخاص من تقدم في تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) وهذا القرار ؛

٩— وترجو من مجلس الامن النظر ، اذا لزم ، في اتخاذ ترتيبات ، بمقتضى مواد ميثاق الامم المتحدة المنطبقة ، في صدد تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) .

الجلسة العامة ٢٠١٦
١٣ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١

القرار ٢٨١٧ (الدورة ٢٦)

اعمال البحث العلمية المتصلة بقضايا السلم

ان الجمعية العامة ،

اذ ترى ان المقصد الاساسي للامم المتحدة هو انقاذ البشرية من ويلات الحرب وصيانة السلم والامن الدوليين ،

واذ ترى ان البحث العلمي في مشاكل الحرب والسلم قد توسع ، وان العديد من المؤسسات القومية والدولية قد جعلت من هذه المشاكل موضوعا لدراستها ،

واذ تلاحظ باهتمام الاعمال المضطلع بها في هذا المضمار من قبل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ،